

Distr.: General  
24 December 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماك - دونالد . . . . . (سورينام)

#### المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية\*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات\*

\* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-54140X (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥.

**البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/67/96، و A/67/97، و A/67/155، و A/67/156، و A/67/218، و E/2012/30/Corr.1، و E/2012/30/Corr.2، و A/C.3/67/L.3-L.7)**

**البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/67/157)**

١ - السيد شاولا ( نائب المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات): قال إن المخدرات والجريمة، وفي بعض الحالات الإرهاب، قد أصبحت تشكل شبكة متماسكة العناصر بصورة كاملة تقريبا. وأضاف أن الاستجابة المتكاملة للمكتب تستند إلى ثلاث ركائز هي: العمل المعياري، والبحث والتحليل، والتعاون التقني. ولاحظ أن اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بمراقبة المخدرات والجريمة مودعة لدى ذلك المكتب الذي يحتفظ بملف خلاصة وافية من المبادئ القانونية والتوجيهية. وترسي تلك الأنشطة الأساس للدراسات والاستقصاءات والتقارير، التي يعدها المكتب على أحدث ما يكون والتي تشكل المراجع المعيارية في هذا الميدان. وضم في النهاية نهجه المتكامل لتحقيق فعالية التكلفة لبلوغ أربعة أهداف استراتيجية، هي: (أ) تعزيز التعاون مع شركاء الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني، (ب) وتعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية المتبادل والمساءلة، (ج) وتحقيق أقصى قدر من المزايا النسبية في مرحلة وضع السياسات والدعم المعياري، (د) وتشجيع اتباع نهج متكامل فيما بين الدول الأعضاء.

٢ - ومع ذلك، فإن التماسك الداخلي للمكتب يتناقض بصورة ملحوظة مع حوكمته وتمويله. فالمكتب، رغم صغر حجمه نسبيا، تتولى إدارته خمس هيئات هي: الجمعية العامة، ولجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر

الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن نسبة ٩٢ في المائة من ميزانيته لا تأتي من تلك الهيئات، بل من تبرعات. ولا تقدم الجمعية العامة إلا ٨ في المائة، وتساهم اللجنتان المعنيتان بالمخدرات والجريمة بنسبة ٤ في المائة. وبالتالي، فإن المكتب هيكله التمويلي هو هيكل وكالة إنمائية متخصصة أما حوكمته فهي حوكمة كيان معياري أو تحليلي تابع للأمانة العامة. وأكد أن من الضروري تبسيط حوكمة المكتب وزيادة القدرة على التكهن بتمويله. وينبغي للدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كان ينبغي أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أداء الوظائف الثلاث كلها - المعيارية، والبحثية/التحليلية، والتطويرية - وأن تعدل هيكل تمويله وحوكمته تبعا لذلك.

٣ - السيد وولف ( جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن تزايد الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الأنشطة الإجرامية الخطيرة يعرقل عملية التنمية في بلدان منطقة البحر الكاريبي ويهدد أمن المواطنين. وبسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي على طول الممرات الرئيسية للتجارة غير المشروع، المقترن بعدم كفاية أمن الحدود، فقد تحولت بلدان منطقة البحر الكاريبي إلى منطقة عبور رئيسية للمخدرات غير المشروعة، التي جلبت معها زيادة في العنف والفساد وجرائم الأسلحة النارية. وتعمل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمكافحة تصنيع المخدرات والاتجار بها واستعادة الأمن باعتبارها مسائل ملحة. ونتيجة لذلك، تعرب الجماعة الكاريبية عن خيبة أمل لأن المجتمع الدولي لم يتخذ خطوات حاسمة لإزاء إبرام معاهدة ملزمة قانونا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة الذي

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتحث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وخاصة في مجال بناء القدرات في صياغة تشريعات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإجراءات المضادة للإرهاب. وتؤيد أيضا اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته وسترحب باستمرار المساعدة المقدمة من شركائها في التنمية لإنشاء وتعزيز المؤسسات اللازمة لمكافحة هذه الآفة. ويلزم، على وجه الخصوص، تمويل إضافي من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا لكي يتمكن من الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية في مكافحة الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية.

٦ - وتناول الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطي المخدرات، فأشار إلى أنه وإن كان تعاطي الكوكا والأفيون قد تناقص فإن استهلاك المنشطات الأمفيتامينية والقنب قد استمر في الزيادة. ونظرا لأن الشباب أضعف بوجه خاص، فقد صممت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي برامج مدرسية ومجتمعية لتثقيف تلك الفئة بشأن مخاطر تعاطي المخدرات. وتشمل التطورات الأخيرة التوقيع على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بمكافحة المخدرات غير المشروعة وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت معظم البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد. ومن خلال البرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات، حدد أعضاء الجماعة مجالات التدخل الرئيسية، بما في ذلك بناء القدرات والتنسيق، والتطورات التشريعية، وخفض العرض والطلب، والتصدي للعلاقة بين المخدرات غير المشروعة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعتقد الجماعة أنه ينبغي التركيز على اتباع

عقد في تموز/يوليه ٢٠١٢. وتعتقد أيضا أن التعاون بين المسؤولين المعنيين، ومنهم موظفو الجمارك والحدود، هو أمر حاسم لمعالجة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف المسلح.

٤ - وأضاف قائلا إن جرائم العصابات والشباب تشكل تهديدا آخر للتنمية والتماسك الاجتماعي في منطقة البحر الكاريبي وتسفر عن فقدان الإيرادات بسبب حبس الشباب وانخفاض السياحة. وبالنظر إلى أن العصابات تتشكل عادة على مستوى المدارس الثانوية، فينبغي للبلدان التركيز على منع الجريمة من خلال التعليم وتهيئة الفرص المناسبة للشباب للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ما يتعلق بأمن المواطنين، بدأت الجماعة الكاريبية مؤخرا تنفيذ استراتيجية إقليمية للتنمية الاجتماعية ومنع الجريمة، ووضعت بالاشتراك مع المكتب وصممت لمنع العنف والجريمة والحد منهما من خلال نهج شامل للقطاعات ومتعدد التخصصات يركز على مجالات مثل الاندماج الاجتماعي، وإعادة الإدماج، وتمكين الضحايا، وحماية البيئة، والموارد الاقتصادية. وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية تعتمد على المكتب وغيره من الوكالات للحصول على الدعم التقني وبناء القدرات وتتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن برنامجها الإقليمي المقترح لمنطقة البحر الكاريبي ووضع المكتب الإقليمي الفرعي الذي كان يوجد سابقا في بربادوس.

٥ - السيد منيسي (سوازيلند): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن منع الجريمة وتحسين نظم العدالة الجنائية ليست مسؤولية أي حكومة بمفردها وإن مكافحة جميع أشكال النشاط الإجرامي يقتضي تعاوننا تقنيا. وأشار إلى أن المبادرات الأخيرة التي تستهدف الفئات الضعيفة في المنطقة شملت تنظيم دورة في عام ٢٠٠٨ لتنظيم أعمال شُرطية ضد العنف ضد النساء والأطفال، نظمتها منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي. وأضاف أن الجماعة تدعم، على جبهة الإرهاب،

معاهدة الأمن الجماعي التي ترى أنه ينبغي عدم تقنين المخدرات، وينبغي الإبقاء على الضوابط الصارمة المفروضة عليها.

٩ - وأعرب في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر عن الدعم الثابت للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتتعاون لمكافحة هذه المشاكل في عملية مشتركة تعرف باسم غير الشرعيين (Nelegal). وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون وحدات الأمن الخاصة وهيئات إنفاذ القانون بنشاط في عملية خاصة تسمى "الخادوم الوسيط"، مصممة لمنع الجرائم المتصلة بتكنولوجيات المعلومات المتقدمة.

١٠ - السيد كولر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا نيابة عن البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وصربيا، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إنه يجب معالجة الجريمة عبر الوطنية بطريقة كلية ومتكاملة على جميع المستويات، وأنه لا يمكن مكافحة التهديدات العابرة للحدود إلا من خلال تعاون فعال في المجال القضائي وفي مجال إنفاذ القانون بين الدول والمناطق. وبالتالي يجب الاتحاد الأوروبي إنشاء آلية قوية لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تُشرك المجتمع المدني. ويعزز الاتحاد الأوروبي باستمرار إطاره التشريعي الداخلي ويكتف التعاون في مجال الشرطة والجمارك والمسائل القضائية من خلال مبادرات مثل إصدار أوامر أوروبية لإلقاء القبض.

١١ - وتطرق إلى الفساد، فأشار إلى أنه تم مؤخرا إنشاء آلية للإبلاغ عن مكافحة الفساد تابعة للاتحاد الأوروبي، من شأنها أن تزيد الامتثال للالتزامات الدولية مثل اتفاقية

نُهج متوازن بشأن التدابير المتعلقة بالحد من العرض والطلب، يشمل التخصيص المتوازن للأموال. وأخيرا، حث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي ومواصلة دعم المكتب في أداء ولايته الهامة.

٧ - السيدة أيتيموفا (كازاخستان): تكلمت باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فقالت إنه لا بد من تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة والمؤسسات الأساسية والبرامج العالمية إذا أرادت الدول الأعضاء مكافحة الجريمة المنظمة. وأشارت إلى أن المنظمة ترحب بالقيام مؤخرا بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، لأسباب ليس أقلها أن إنتاج الهيروين في أفغانستان يشكل التهديد الرئيسي للاستقرار في المنطقة، وأن الإنتاج غير المشروع للأفيون في هذا البلد زاد مرة أخرى في عام ٢٠١١. ولذلك تحرص منظمة معاهدة الأمن الجماعي على التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتوسيع الشراكات مع المنظمات الإقليمية للمكتب.

٨ - وأشارت إلى أن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي قامت، كجزء من جهودها الرامية إلى مواجهة تدفق المخدرات من أفغانستان، باتخاذ مبادرات عبر الحدود، وبالاضطلاع بعمليات مشتركة في إطار البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة الخاص بالمكتب، ويعمل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى بنشاط لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حشد جهود دولية لمكافحة انتشار المخدرات الأفغانية من خلال عمليتي باريس وموسكو. وتشمل المبادرات المشتركة الأخرى الجارية عملية الفئاة لمكافحة المخدرات، التي أسفرت عن ضبط أكثر من ٣٢٠ طنا من المخدرات، وتنظيم مناورات عسكرية مشتركة. وتعكس جميع هذه الأنشطة وجهة نظر منظمة

الحكومات في جميع أنحاء العالم على المشاركة في بناء ائتلاف عالمي ضد الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

١٤ - **الأميرة باجرا كيتياها ماهيدول** (تايلند): أكدت ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للجريمة والمخدرات، وخاصة الفقر وسوء نوعية التعليم وغياب سيادة القانون. وأعربت عن تأييد تايلند الكامل للجهود الرامية إلى إدراج منع الجريمة والعدالة الجنائية في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإقامة تنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل الشاملة لعدة قطاعات. وترحب لذلك بفرصة المشاركة في رئاسة حلقة العمل المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في إطار عملية بالي المعنية بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها، وتعاون مع المكتب في تنظيم الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بتنفيذ قواعد بانكوك بشأن معاملة السجينات.

١٥ - وشددت على ضرورة فرض عقوبات فعالة لمعاقبة الفساد وغسل الأموال، ولبلوغ هذه الغاية تشكل الشراكات بين أصحاب الشأن المتعددين أمرا حيويا. وفي إطار جهود تايلند لمكافحة المخدرات والجريمة، أدخلت إصلاحات على قطاعها العام والتشريعات ذات الصلة، وقدمت الدعم لهيئات مكافحة الفساد الدولية مثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تستضيف تايلند المؤتمر السنوي السابع عشر والاجتماع العام للرابطة الدولية للمدعين العامين، التي تسعى لإنشاء شبكة من مدعي العموم لتحسين تنفيذ الالتزامات المترتبة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٦ - وأشارت في ما يتعلق بالمخدرات إلى أن تايلند استضافت حلقة عمل ومؤتمرا دوليين بشأن التنمية البديلة في عام ٢٠١١ كجزء من مبادرة بيرو - تايلند لوضع مجموعة

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينبغي للدول الأعضاء أن تُشرك المجتمع المدني في عملية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن توافق على الزيارات الميدانية. وعلى جبهة المخدرات، أشار إلى أنه بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات، وُضعت استراتيجيات وخطط عمل للاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات من أجل تعزيز التعاون وتحسين تنسيق السياسات المتعلقة بالمخدرات في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد المجلس الأوروبي في نهاية عام ٢٠١٢ استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠. وكجزء من جهوده الرامية إلى تعزيز الأمن الداخلي، يقيم الاتحاد الأوروبي شراكات ثنائية وإقليمية بين وكالات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء والبلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي ويجري حوارات رفيعة المستوى حول الأمن وإنفاذ القانون.

١٢ - وأشار في ما يتعلق بالاتجار بالبشر إلى أن الاتحاد الأوروبي اعتمد في عام ٢٠١١ توجيهها بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، أعقبه اعتماد استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي بشأن القضاء على الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٢. وعين أيضا الاتحاد منسقا لمكافحة الاتجار بالبشر لتوفير توجيهه استراتيجي عام للسياسات وتحسين التنسيق بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي وبين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي عام ٢٠١٠، أطلقت المفوضية الأوروبية موقعا على شبكة الإنترنت عن سياسات مكافحة الاتجار بالبشر.

١٣ - وتطرق إلى مسائل أخرى، فقال إن الاتحاد الأوروبي اعتمد توجيهها بشأن مكافحة الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وأنشأ الائتلاف المالي الأوروبي لمكافحة إنتاج وتوزيع وبيع صور إباحية للأطفال على الإنترنت. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يحث

١٩ - وأشار إلى أن ليختنشتاين، كمؤيدة منذ أمد بعيد لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ترحب بتركيزه على بناء القدرات في مجال نظم العدالة الجنائية المحلية وتعزيز التعاون الدولي. وينبغي أن تكشف هيئات الأمم المتحدة من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات المساعدة التقنية وبناء القدرات، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز القدرات المحلية لمحاكمة مرتكبي أشد الجرائم خطورة. وغالبا ما تُبَخَس قيمة البعد المنعي لهذه الجهود، الذي يسهم في وجود نظم عادلة وشفافة وقائمة على القواعد للعدالة الجنائية.

١٧ - واختتمت كلمتها قائلة أن التعاون بيم أصحاب الشأن المتعددين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية يعد أمرا حاسما لكي تتمكن الدول من مكافحة الجريمة والمخدرات، وينبغي أن تستند السياسات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية إلى اعتبارات التنمية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان الأساسية.

١٨ - السيد سباربر (ليختنشتاين): قال إن نظم العدالة الجنائية الوطنية والدولية لا يمكنها أن تؤدي عملها وتكون فعالة إلا إذا كانت تكفل المساءلة عن الجرائم. والمساءلة أمر لا غنى عنه حيثما توجد انتهاكات منهجية أو على نطاق واسع للحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي، مثلما هي الحال في الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية. وينبغي للجنة أن ترسل رسالة واضحة مفادها أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب لأطراف النزاع، وبخاصة السلطات السورية. وإذ تشيد ليختنشتاين بالعمل الذي قامت به لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، تنضم ليختنشتاين إلى الآخرين في دعوة مجلس الأمن إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وضمن التعاون والموارد اللازمين لتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

٢١ - السيد خليل (مصر): قال إنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للمساهمة الممكن تقديمها من أجل تطوير فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. وتتطلع مصر إلى التقييم الذي يجري في عام ٢٠١٣ للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية البارزة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والذي من شأنه

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص التابعة لمصر تقوم بتنفيذ خطة عملها الأولى (كانون الثاني/يناير ٢٠١١-كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، التي تعتمد على إقامة شراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية. وقد أنجز بالفعل عدد من المشاريع الناجحة لبناء القدرات والمنع وحماية الضحايا، وتسعى اللجنة الوطنية إلى إقامة شراكات مبتكرة أخرى مع أصحاب الشأن المعنيين لتنفيذ التشريع الصادر في عام ٢٠١٠. ويجري حاليا تنفيذ برنامج مشترك لبناء القدرات والتوعية يهدف إلى حماية الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، من خلال تعزيز إنفاذ القانون والمحكمة وتحديد الضحايا ومساعدتهم.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب مصر بتوصيات الاجتماع الأخير لفريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بالحماية من الاتجار بالمتلكات الثقافية، والتي تسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي واستخدام قواعد البيانات والأدوات ذات الصلة التي تعدها المنظمات الدولية المختصة.

٢٦ - السيد شان آو (الصين): قال إن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو مسؤولية مشتركة. وفي ضوء تعطل التنمية الاقتصادية والنظام الاجتماعي للبلدان المتأثرة بشبكات الجريمة المتزايدة الترابط، فيجب على البلدان أن تبدي إرادة سياسية، قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة، لتحسين التعاون وأن تولي اهتماما خاصا للبلدان النامية وشواغلها بشأن بناء القدرات في هذا المجال.

٢٧ - وأشار إلى أنه ينبغي للدول الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاستفادة من إمكاناتها الكاملة لتعزيز التعاون الدولي والمساعدة القضائية. وقد نظر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في

أن يوفر توجيهات واضحة عن الخطوات المستقبلية، وترحب بالدور النشط الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للترعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

٢٢ - وأشار إلى أن جميع الدول تتأثر بالفساد، ولذلك تتحمل مسؤولية الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بإعادة الأموال التي يكون مصدرها غير مشروع وكبح تحويل الأموال غير المشروعة. وتحث مصر لذلك الدول على إزالة الحواجز الإدارية وغيرها من الحواجز التي تحول دون استرداد الأصول وتؤكد من جديد على أهمية تحسين التعاون الدولي في تعقب وإعادة أصولها المسروقة، وتحديد تدفقات العائدات نتيجة الفساد - وخاصة في الحالات التي تشمل مسؤولين عموميين بارزين حاليين أو سابقين وشركائهم - وتحميد الأصول في انتظار المحاكمة.

٢٣ - وأعرب عن قلق مصر العميق إزاء ظهور المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات العقلية والمواد المركبة الجديدة، وترى مصر أن المناقشة المواضيعية الحديثة في الجمعية العامة بشأن المخدرات والجريمة كتهديد للتنمية تعد فرصة هامة لتسليط الضوء على التحديات العالمية لتعميم مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في صميم الاستراتيجيات الإنمائية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون الدولي لتمويل برامج التنمية البديلة والحد من الفقر، لا سيما حيثما تشكل زراعة محاصيل المخدرات والنشاط الإجرامي المصادر الرئيسية لكسب العيش.

٢٤ - واستطرد قائلا إن مصر ما زالت ملتزمة بالكامل بتعهداتها كدولة طرف في المعاهدات الدولية والإقليمية الرئيسية ذات الصلة بالجريمة والمخدرات والإرهاب، وتثنى على المساعدة التقنية الشاملة التي يقدمها المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة التابع للمكتب.

استعراض آلية لاستعراض تنفيذها؛ ويجب أن تؤخذ السمات الخاصة للاتفاقية وبروتوكولاتها في الاعتبار ويجب أن تقود الحكومة الإجراءات المقررة وأن يتم تمويلها من الميزانية العادية لضمان الأداء السلس والثابت.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - وهي إنجاز بارز في مجال مكافحة الفساد - ينبغي الاستفادة منه بشكل كامل؛ ويلزم بذل جهود لتعزيز التنفيذ الفعال للأحكام المتعلقة باسترداد الأصول والتعاون الدولي.

٢٩ - ومضى قائلاً إن الجرائم الحاسوبية والاتجار بالمتلكات الثقافية والجرائم الأخرى ذات الصلة جذبت اهتماماً متزايداً في جميع أنحاء العالم، وسيكون التوصل إلى اتفاقية شاملة في إطار الأمم المتحدة أداة عالمية فعالة للتعامل مع هذه القضية. وأعرب عن تأييد الصين للبحوث المستمرة التي يقوم بها فريق خبراء الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بالجريمة الحاسوبية، وأشار إلى أنها تواصل العمل مع الاتحاد الروسي لتعزيز وضع مدونات لقواعد السلوك الدولية لأمن المعلومات. ويجب أن تتخذ بلدان المقصد التي توجه إليها المتلكات الثقافية المتجر بها تدابير فعالة لمكافحة الاتجار بالمتلكات الثقافية من خلال مراقبة الواردات، ووضع ضوابط تنظيمية للسوق، وتقديم المساعدة القضائية، وإعادة المتلكات الثقافية، وينبغي أيضاً أخذ مطالبات بلدان المنشأ على محمل الجد وتعزيز التعاون معها.

٣١ - السيد نيكولس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن احترام سيادة القانون أمر أساسي للحد من جرائم العنف والفساد العام وخطر الإرهاب. وأشار إلى أن الإطار القانوني لاتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد كان محور الجهود الدولية ودعّم استخدامه على نحو فعال لمكافحة الجريمة المنظمة. وقدم كولومبيا كدليل على أن سيادة القانون بشكل فعال والاقتصاد المعاد تنشيطه يمكن أن يزدهر حتى بعد حملة منظمة من العنف.

٣٢ - واستطرد قائلاً إن جهود كل حكومة على حدة مع ذلك لا تكفي وحدها. فالعمل الجماعي يوفر أكثر أشكال الحماية فعالية؛ وأدت مبادرة ميريدا التي تستهدف كبار تجار المخدرات إلى تقليل الطلب على المخدرات وتوفير مزيد من العلاج للمدمنين، بل عززت أيضاً ثقافة متنامية تقوم على المشروعية. وتحققت نجاحات مماثلة من خلال شراكيتين أخريين في نصف الكرة الغربي، هما مبادرة الأمن الإقليمي لأمريكا الوسطى ومبادرة أمن حوض الكاريبي، اللتين زادتا

٣٠ - وأضاف أن الحكومة الصينية، التي التزمت طويلاً بتحسين النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون، أصدرت مؤخراً ورقة بيضاء تحدد خطوط الإصلاح القضائي. وينص قانون الإجراءات الجنائية المنقح على مصادرة المكاسب غير المشروعة للمشتبه في ارتكابهم الفساد والإرهاب، حتى بعد الوفاة، مما ييسر الشروط التي تمكن السلطات المختصة من التعاون مع نظيراتها الأجنبية. وقد شاركت الصين في

٣٠ - وأضاف أن الحكومة الصينية، التي التزمت طويلاً بتحسين النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون، أصدرت مؤخراً ورقة بيضاء تحدد خطوط الإصلاح القضائي. وينص قانون الإجراءات الجنائية المنقح على مصادرة المكاسب غير المشروعة للمشتبه في ارتكابهم الفساد والإرهاب، حتى بعد الوفاة، مما ييسر الشروط التي تمكن السلطات المختصة من التعاون مع نظيراتها الأجنبية. وقد شاركت الصين في

٣٠ - وأضاف أن الحكومة الصينية، التي التزمت طويلاً بتحسين النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون، أصدرت مؤخراً ورقة بيضاء تحدد خطوط الإصلاح القضائي. وينص قانون الإجراءات الجنائية المنقح على مصادرة المكاسب غير المشروعة للمشتبه في ارتكابهم الفساد والإرهاب، حتى بعد الوفاة، مما ييسر الشروط التي تمكن السلطات المختصة من التعاون مع نظيراتها الأجنبية. وقد شاركت الصين في

٣٠ - وأضاف أن الحكومة الصينية، التي التزمت طويلاً بتحسين النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون، أصدرت مؤخراً ورقة بيضاء تحدد خطوط الإصلاح القضائي. وينص قانون الإجراءات الجنائية المنقح على مصادرة المكاسب غير المشروعة للمشتبه في ارتكابهم الفساد والإرهاب، حتى بعد الوفاة، مما ييسر الشروط التي تمكن السلطات المختصة من التعاون مع نظيراتها الأجنبية. وقد شاركت الصين في



جديدة وغير خاضعة للضوابط ولا تقل عنه فعالية لصنع عقاقير تركيبية مخدرة ضارة. وأنتجت عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية مجموعة واسعة من السلع والخدمات، باستخدام شبكة الإنترنت، لارتكاب عدد لا يحصى من أشكال السرقة والغش والاتجار بالأسلحة، وتشعب نشاطها مؤخرا إلى الجرائم البيئية التي تدر مئات البلايين من الدولارات من العائدات التي يجري غسلها وتشويه الاقتصادات المشروعة، وتؤثر على التنمية، وتقوض المؤسسات الديمقراطية.

٣٤ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي قطع شوطا كبيرا في العمل الجماعي. واستندت الولايات المتحدة إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولاتها مائة مرة في تقديم طلبات لتسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية، وجرى استعراضها بالفعل من حيث تطابقها مع التزاماتها بموجب اتفاقية مكافحة الفساد. ومعظم الدول أطراف في هذه الصكوك الجديدة نسبيا، التي تتضمن أحكاما قوية بشأن التعاون الدولي، وترحب الولايات المتحدة بفرص تبادل الخبرات. وقال إن حكومته تبرعت بالفعل بأكثر من ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢ للمكتب؛ وتحث جميع الدول الأعضاء على زيادة دعمها السياسي والمالي لتمكين المكتب من مواصلة عمله القويم. وأكد ضرورة قيام جميع الدول بالمشاركة في جهود العمل الجماعي والفعال، لأنه سيستحيل على أية مشاريع إجرامية أن تنجح في مواجهة توافق مجتمعي.

٣٥ - السيد دي سيلوس (البرازيل): قال، وهو يشير إلى الطابع العشوائي للجريمة، إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يستلزم بذل مزيد من الجهود لإقامة تعاون فعال، يشمل التعاون بين بلدان الجنوب. ويجب أن تشمل الإجراءات الفعالة منع الجريمة جنبا إلى جنب مع تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وتشكل اتفاقية

السلام والأمان في المنطقة. وشملت الجهود المبذولة لتعزيز الأمن في مناطق أخرى التعاون مع اتفاق الأمن التعاوني لغرب أفريقيا، الذي خصص له ما يقرب من ٩٩ مليون دولار؛ والتعاون مع الحكومات في آسيا الوسطى لتعزيز قطاعات العدالة الجنائية وتعطيل شبكات الأفيون الأفغانية، وتكثيف التعاون مع الصين بشأن تحسين الضوابط على السلائف الكيميائية. وأعرب عن ترحيب الولايات المتحدة باهتمام بورما المتجدد بالتعاون الدولي في هذا المجال وعن أملها في التصدي لزراعة الأفيون وإنتاج الميثامفيتامين هناك. وعلى الرغم من أن العديد من التحديات التي تواجه إنفاذ القانون لا تزال قائمة في أفغانستان، فقد أحرز تقدم كبير، بتدمير مساحة من الهكتارات من حقول الخشخاش في عام ٢٠١٢ أعلى بنسبة ١٨٠ في المائة عن ما دُمر في عام ٢٠١١. ولتعزيز أمن المواطن، يتعين مواصلة إدخال إصلاحات قانونية وإصلاحات في مجال العقوبات ويجب إيجاد طرق أفضل لمواصلة الحد من زراعة خشخاش الأفيون وكذلك تهمة بدائل. ويجب على الدول المستهلكة أيضا تقليل طلبها على المخدرات. وشهدت الولايات المتحدة تقدما كبيرا طويل الأجل، بانخفاض تعاطي المخدرات عموما بنسبة الثلث تقريبا على مدى ثلاثين عاما، وتراجع تعاطي الكوكايين بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٧، وإن كان إدمان الأدوية التي تباع بوصفات طبية ظل يمثل مشكلة خطيرة يجري التصدي لها عن طريق التعليم العام والقواعد التنظيمية المشددة.

٣٣ - وأضاف أن العولمة وثورة الاتصالات جلبت منافع هائلة ولكنها أسفرت أيضا عن تحديات جديدة للمسؤولين عن إنفاذ القانون نظرا لتعاملها مع منظمات إجرامية متطورة تعمل ببلايين الدولارات على نطاق عالمي. وعلى الرغم من الإجراءات القمعية، فقد وجد المتجرون بسهولة أسواقا جديدة للكوكايين أو استعضوا عنه بسلائف كيميائية

- ٣٩ - وأكد مكررا دعم البرازيل لأنشطة المكتب، التي تؤدي دورا حيويا في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.
- ٤٠ - السيد فيرغسون ( أستراليا): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية أصبحت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، ولها انعكاسات سلبية على التنمية وسيادة القانون والأمن الدولي. ومع تزايد شبكات الجريمة عبر الوطنية الجيدة التنسيق والجيدة التمويل، تلزم استجابات على نفس القدر من التطور والتنسيق. ولا تعترف الشبكات الإجرامية بالحدود، وهو ما يعني أنه لا يوجد بلد محصن ضدها أو غير معرض لها. وتقتضي الحلول الفعالة الطويلة الأجل التزاما وطنيا وإقليميا ودوليا قويا ومشاركة منسقة ويجب أن تُجمع جميع أصحاب الشأن.
- ٤١ - وأضاف أن أستراليا قد عملت بنشاط مع الشركاء الإقليميين لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال عملية بالي، التي أصبحت آلية بارزة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإجراء حوار واتخاذ إجراءات في مجال السياسات بمشاركة أكثر من ٤٦ من المنظمات الشريكة والدول. وأقامت أستراليا شبكة واسعة لمراكز التنسيق في مجال الجريمة عبر الوطنية في جميع أنحاء المنطقة، لتقديم مساعدة تقنية لمعاونة وكالات إنفاذ القانون المحلية على تطوير قدرات متكاملة في مجال الجريمة عبر الوطنية. ويجري مد نطاق النظام إلى أفريقيا ويمكن أن يشمل المناطق المهمة الأخرى.
- ٤٢ - ومضى قائلا إن المنظمات الإقليمية مثل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى تؤدي دورا محوريا في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأسهمت أستراليا بحوالي ٢٥ مليون دولار في برنامج المنظومة الذي يتصدي للحد من العنف، والأمن الأهلي، وتخفيف حدة الفقر، والمنح الدراسية، والحد من مخاطر الكوارث، والأمن الغذائي. وتقدم مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حجر الزاوية في تلك الجهود ويجب التصديق العالمي عليها. وأعرب عن ترحيب البرازيل بإنشاء آلية لاستعراض الاتفاقية وبروتوكولاتها.
- ٣٦ - وأشار إلى أن البرازيل تولي أهمية خاصة للشباب في سياق مكافحة الجريمة. وبرنامجها الوطني للأمن العام والمواطنة، يقرن استراتيجيات السلامة العامة التقليدية بإجراءات لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وتعزيز المواطنة، وذلك من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية في المبادرات الحكومية في المناطق المتأثرة بالجريمة. ويركز البرنامج أيضا على حماية الأطفال في حالات الضعف ويدعم عمل وحدات التهدة التابعة للشرطة في ولاية ريو دي جانيرو.
- ٣٧ - وأضاف أن الجرائم الإلكترونية تشكل ظاهرة عالمية حقا تنطوي على تعقيدات تقنية كبيرة؛ ولذلك فإن حلها بفعالية يستلزم مشاركة المجتمع الدولي بأسره، وينبغي النظر فيها في المنتديات المتعددة الأطراف المناسبة. وأعرب في هذا الصدد عن دعم البرازيل لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية لإجراء دراسة شاملة عن الجريمة الإلكترونية.
- ٣٨ - وأعرب عن تأييد البرازيل القوي لمبدأ المسؤولية المشتركة عن مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، المستند إلى الإطار الذي توفره اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، حيث أنه لا يمكن إيجاد حل بدون المشاركة الفعلية من أكبر مستهلكي المخدرات غير المشروعة في العالم. وأوضح إنها حدثت تشريعاتها وسياساتها الوطنية لكي تتضمن جانبي الصحة العامة وحقوق الإنسان. ويميز قانون المخدرات البرازيلي من الناحية القانونية بين تجار المخدرات ومستعمليها، ويجرم تمويل الاتجار بالمخدرات باعتباره من الجرائم الخطيرة. وعلى الصعيد الدولي، تبذل البرازيل جهودا لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات مع التركيز على جيرانها في أمريكا الجنوبية.

٤٥ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إنه لا مجال للتهاون في مكافحة الجريمة، التي تعد مجالا رئيسيا من المجالات الوطنية الست لتحقيق النتائج في ماليزيا. ودعا إلى اتباع نهج أشمل للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون وتعزيز التعاون في ما بين الوكالات. وبالإضافة إلى اتباع نهج معتدل، حسبما تدعو إليه الحركة العالمية للمعتدلين التي بدأها رئيس وزراء ماليزيا، يلزم أيضا تعاون دولي فعال لمكافحة الإرهاب، وفقا للقانون الدولي. وماليزيا ملتزمة بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال بناء القدرات ومشاريع أخرى تنفذ في المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا.

٤٦ - وأشار إلى أن ماليزيا مُصممة بنفس القدر على التصدي للجرائم البشعة للاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص والقضاء على هذه الجرائم، واتخذت عددا من الخطوات لبلوغ تلك الغاية، فقد سنت قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين (٢٠١٠)، وأنشأت مجلس مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين. ويتألف المجلس، المسؤول عن صياغة وتنفيذ السياسات التي تغطي جميع جوانب مكافحة الاتجار بالبشر، من الإنفاذ إلى الحماية والدعاية، من الحكومة والجهات المعنية في المجتمع المدني ويدعو أحيانا الممثلين الدبلوماسيين من دول أخرى لحضور اجتماعاته.

٤٧ - وأضاف إنه نظرا لقرب ماليزيا الجغرافي من الهلال الذهبي، فإن الاتجار بالمخدرات ليس مجرد تهديد اجتماعي واقتصادي خطير - فقد اعتُبر الاتجار بالمخدرات، منذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٨٣، تهديدا للأمن القومي. وكانت مكافحة الاتجار بالمخدرات من أولويات الحكومة، مما أدى إلى صوغ السياسة الوطنية المتعلقة بالمخدرات (١٩٩٦) وإنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات (١٩٩٧) التي ركزت على المنع والإنفاذ والعلاج وإعادة التأهيل. ونفذت

مثالا جيدا لحل متكامل نابع من الواقع المحلي. وتشمل النتائج العملية للتعاون مع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى تقديم تدريب لوكالات إنفاذ القانون تتولى تقديمه الشرطة الفيدرالية الأسترالية ويتعلق بمكافحة المخدرات، وعقد حلقات عمل دولية بشأن غسل الأموال.

٤٣ - وأكد أن المنع يجب أن يكمن في صلب أي حل طويل الأجل. ووجود مؤسسات قوية لسيادة القانون وحكم رشيد وتشريعات محلية قوية وقضاء مستقل هي أمور أساسية لاستئصال الجريمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، خصصت أستراليا ٣١٤ مليون دولار لتعزيز سيادة القانون في البلدان النامية وتعمل مع تلك البلدان على إعادة الشرطة إلى الشوارع وتعزيز المحاكم وتحسين قدرة الفئات المهمشة على اللجوء إلى العدالة وذلك من خلال تدريب ١٤ ٠٠٠ من الموظفين العاملين في مجال القانون والقضاء بحلول عام ٢٠١٦.

٤٤ - وأضاف أن جميع البلدان تتحمل مسؤولية بذل المزيد للحد من الطلب وبالتالي منع الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. وأستراليا باعتبارها أحد بلدان المقصد، تعمل على تحسين الرقابة على الحدود واكتشاف المخدرات في الموانئ الجوية والبحرية الرئيسية، وتعمل في شراكة لمواجهة التحدي المتزايد للعقاقير المخدرة التركيبية والمؤثرات العقلية الجديدة في المنطقة وخارجها وذلك بالاعتماد على خبرة المكتب. وأُتخذت تدابير مبتكرة تستهدف موردي المخدرات، تشمل قانون عائدات الجريمة الذي يتعقب عائدات المخدرات والجرائم ذات الصلة ويصادرها، ويعيد استثمار الأصول في المجتمع الأسترالي والبلدان المشاركة في التحقيقات المشتركة أو المحاكمات. واختتم كلمته قائلا إن أستراليا ملتزمة بالعمل مع جميع شركائها للتصدي للجريمة عبر الوطنية بجميع أشكالها.

الولايات المتحدة أنها نموذج يحتذى في مكافحة الاتجار بالبشر، فإنها تدعم الهجرة غير القانونية وغير المأمونة للمواطنين الكوبيين ونقلهم إلى أراضيها بموجب قانون التسوية الخاص بالكوبيين. ولقد جرح أو قُتل آلاف الكوبيين نتيجة للأعمال الإرهابية المرتكبة ضد كوبا طيلة نصف قرن من الزمان، في حين ظل من اعترفوا بارتكاب هذه الجرائم طليقي السراح في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك، يجري احتجاز خمسة كوبيين على نحو تعسفي وغير عادل لمدة ١٤ عاما في سجون أمريكية تتبع فيها إجراءات أمن مشددة لمحاولتهم إنقاذ حياة مواطنين أمريكيين وكوبيين بالتحقيق في أمر مجموعات إرهابية تنطلق من ميامي. ولم تُستخدم كوبا من قبل ولن تُستخدم قط في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أعمال إرهابية، وتكرر كوبا الإعراب عن استعدادها للتعاون مع جميع البلدان، وحتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة وغير ذلك من المبادئ والمعايير المحددة في القانون الدولي.

٥٠ - وأشار إلى أن كوبا تفي بجميع التزاماتها الدولية بشأن التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة، ولها سجل بارز في التصدي للجرائم الكبرى. وجميع الجرائم المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية تنظمها التشريعات الكوبية الحالية التي تنص على عقوبات عليها، وما التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا دليل على التزام كوبا القومي بمكافحة هذا النشاط. وكوبا طرف في الصكوك الدولية الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب، ولديها قانون عام لمكافحة الإرهاب، واعتمدت مجموعة من التدابير التشريعية لمكافحة الإرهاب، وتمثل بدقة لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتكرر كوبا تأكيد التزامها الذي لا يتزعزع بمواصلة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي.

تدابير أفضل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال تضافر الجهود الدولية، التي تشمل الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تسعى إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لضمان مصادر بديلة للدخل. ورغم أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما كبيرا في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن مكافحتها تظل مسؤولية مشتركة تستوجب تعاوننا متوازنا وشاملا مع احترام للاختلافات.

٤٨ - السيد ليون غونزاليس (كوبا): قال إن جميع البلدان، بغض النظر عن قوتها الاقتصادية أو مساحة أرضها أو حجم سكانها تتأثر بالجريمة والأشكال الجديدة للإجرام. وليس بوسع أي بلد أن يكافح الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال بدون مساعدة. وتقتضي مكافحة هذه الجرائم في المقام الأول مكافحة التخلف وتعزيز إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر ديمقراطية وإنصافا. والتعاون الدولي القائم على احترام السيادة والتشريعات المحلية والسلامة الإقليمية للدول هو أمر أساسي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها على نحو فعال. وترفض كوبا القيام بدعوى أن هذه الجريمة تؤثر على السلم والاستقرار الإقليميين أو الدوليين، بمحاولات لفرض الخطط الوطنية للدول القوية على من يرفضون الإذعان لإرادتها. ولهذا فليس من اختصاص مجلس الأمن أن يتناول هذه المسائل.

٤٩ - وأكد من جديد استعداد كوبا للتعاون في أي جهد جاد ومتناسق لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، على أساس أنه ينبغي أن تضطلع البلدان المستهلكة بقسط أكبر من المسؤولية. وأعرب عن رفض كوبا أيضا وضع أي قوائم مزورة بالبلدان التي يزعم أنها ارتكبت أعمالا إجرامية عبر وطنية، مثل القوائم ذات الدافع السياسي التي تُجمَعها وزارة خارجية الولايات المتحدة لممارسة ضغط سياسي للتأثير على البلدان أو لتبرير فرض جزاءات انفرادية مثل الحظر المفروض على كوبا. وقال إنه في حين تزعم حكومة

مكان آخر، تقوض فعالية الإطار القانوني الدولي. وقد اعتمدت اليابان سياسة قائمة على عدم التسامح على الإطلاق إزاء إدمان المخدرات؛ وتتبع لذلك نهجا حذرا إزاء مقترحات تجريم، أو حتى تقنين، الأنشطة المتصلة بالمخدرات.

٥٤ - وأضاف أن تنفيذ سيادة القانون على نحو فعال تقتضي بناء القدرات لدى موظفي إنفاذ القانون ومحاربة الفساد. وقدمت اليابان من خلال المكتب مساعدة مالية وتقنية، مثل برنامج التدريب على مكافحة المخدرات المقدم بقيادة المكتب لضباط الشرطة الأفغانية، ويُنفذ حاليا في الاتحاد الروسي بتمويل وخبرات يابانية.

٥٥ - وأعرب عن قلق اليابان بشكل خاص إزاء الاتجار بالنساء والأطفال، في ضوء تزايد تطور التقنيات الإجرامية. ووفقا لخطة عملها لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٩، وإدراكا منها لأهمية تبادل المعلومات بين بلدان المنشأ والمقصد، اتخذت اليابان تدابير لحماية ضحايا الاتجار بالبشر تشمل إنشاء فرقة عمل مشتركة مع تايلند. وتنظر الحكومة في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص.

٥٦ - السيد الزعابي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن أعمال الإرهاب وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاح والبشر هي ظواهر متشابكة. وذكر أن بلده قام بالتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، فضلا عن تصديقها على اتفاقيتين إقليميتين لمكافحة الإرهاب، وهما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الجرائم الإرهابية. ولدى الإمارات العربية المتحدة قانون اتحادي لمكافحة الإرهاب يتماشى مع الصكوك الدولية، وأنشأت لجنتين إحداهما خاصة بغسل الأموال والأخرى تتعلق بمسائل مكافحة الإرهاب.

٥١ - السيد دي ألبا (المكسيك): تكلم أيضا باسم كولومبيا وغواتيمالا فسلط الضوء على حقيقة أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت في العقود السابقة، فمن الواضح أن استراتيجية المجتمع الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية لم تكن فعالة. ونتيجة لذلك، فمن المهم أن تقود الأمم المتحدة إجراء مناقشة متعمقة، تتيح تقييم إنجازات السياسة الحالية وأوجه قصورها.

٥٢ - وأشار إلى أن الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الذي اعتمده الجمعية العامة، قد أوصى لجنة المخدرات بأن تجري استعراضا رفيع المستوى لتنفيذ هذه الصكوك من جانب الدول. وأعرب عن دعم الوفود الثلاثة لقرار الجمعية العامة بعقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٤ يستفيد من هذا الاستعراض. وينبغي أن يعتمد هذا الاجتماع، على سبيل الأولوية، الإجراءات اللازمة لوضع سياسة فعالة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية وما يتبعها من عنف، ودراسة جميع الخيارات الممكنة بأمانة وبدقة أكاديمية ومسؤولية عالمية، وخاصة البدائل التنظيمية أو السوقية. وينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما مساويا لوقف موجة الموت والمعاناة الناجمة عن المخدرات مثلما تفعل مع التحديات العالمية الأخرى التي تهدد حياة الملايين.

٥٣ - السيد هيساجيما (اليابان): قال إن بلاده ترحب بما أولاه الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون من أهمية لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وحماية حقوق الفئات الضعيفة، التي تعاني أكثر من غيرها من آثار الجريمة العنيفة والفساد. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مشتركة، فإن كل دولة تتحمل مسؤولية فردية عن تعزيز نظامها القضائي لمكافحة الجريمة. وسيكون لأي ثغرة في دولة واحدة تداعيات في

على المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما خاصا لأن هذه الجرائم تؤثر على الجميع. ونيكاراغوا لا تنتج أو تستهلك المخدرات أو الأسلحة، بل إنها مجرد بلد عبور، وعلى الرغم من مواردها المحدودة، فقد اتخذت خطوات هامة للتصدي للجريمة، بتخصيص ما يزيد قليلا على ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لمكافحة الجريمة المنظمة مباشرة. وتكافح الجريمة أيضا من خلال تهيئة فرص للعمل والتعليم العام والرياضة والبرامج الترفيهية للشباب وتحسين الظروف الاجتماعية. وتدرک الحكومة أن جهودها لن تكون كافية، وبالتالي فإنها تحث المجتمع الدولي على القيام بدوره وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. ومن شأن هذا التعاون أن يمكن نيكاراغوا من أن تبني على الدعم الثنائي والإقليمي والدولي الذي تلقاه بالفعل وتواصل التقدم الذي أدى إلى أن يصبح البلد الأكثر أمانا في المنطقة، لمصلحة المجتمع الدولي بأسره.

٦٠ - واستطردت قائلة إن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وقعت اتفاق تعاون مع الشرطة الوطنية في نيكاراغوا، وأثنت على فعاليتها رغم محدودية الموارد المالية، والتي ترجمت إلى انخفاض في معدل الجريمة إلى أقل من ١٢ في المائة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وتشمل اتفاقية ثنائية أبرمت مع الاتحاد الروسي لمكافحة الاتجار بالمخدرات تبادل المعلومات والمساعدة والمعدات التقنية، فضلا عن بناء قدرات القوات الخاصة من نيكاراغوا ومن المنطقة الأوسع نطاقا للتصدي للجريمة المنظمة بصورة مشتركة. وتشمل جهود التعاون الإقليمي المشاركة في لجنة الأمن لأمريكا الوسطى ولجنة رؤساء الشرطة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وتعد استراتيجية الأمن لأمريكا الوسطى والمكسيك، التي اعتمدت في ٢٠١١، علامة فارقة في الأمن الإقليمي. وتضمنت ثمانية مشاريع تتعلق بمكافحة الجريمة، ومنع العنف بين الشباب، وإعادة إدماج المحتجزين، وتعزيز مؤسسات الشرطة في كل بلد من البلدان الأعضاء.

وبالتعاون مع عدد من الشركاء، ستفتتح حكومته مركزا لمكافحة التطرف العنيف نهاية العام في أبو ظبي.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن دولة الإمارات العربية المتحدة صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الاختياري بشأن منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وقامت بدور نشط في الجهود الدولية المبذولة للتصدي للاتجار بالبشر وذلك في إطار خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٠، وساهمت في تمويل برامج الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويعتبر قانونها لمكافحة الاتجار بالبشر الأول من نوعه في المنطقة، وتشير البيانات إلى أن حملتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لها أثر ملموس. وقد سن بلده أيضا قوانين لمواجهة التهديد الجديد نسبيا من الجريمة الإلكترونية.

٥٨ - السيدة سولورزانو - أريغادا (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا كدولة ذات سيادة في ظل سيادة القانون، تدافع عن سلامتها الإقليمية وتؤكد من جديد التزامها بالقانون المحلي والدولي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر، نظرا لأن المنع هو مفتاح مواجهة التهديدات المتصلة بتلك الجرائم والمصالح السياسية الجغرافية الإمبريالية. وعملا بالتشريعات المحلية، فقد وضعت الحكومة خططاً وطنية وإقليمية مثل تشكيل الائتلاف الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والمجلس الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة واللجنة الوطنية المتعددة التخصصات لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتيجة لتحسين فعالية الشرطة والتعاون مع وكالات أخرى، شهدت الجريمة تباطؤا بشكل عام، وحدث نقصان في جرائم القتل وجرائم الأسلحة النارية والاتجار بالبشر.

٥٩ - وأضافت أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وإن كانا مجرّمين بموجب القانون المحلي، فيتعين

٦١ - واختتمت كلمتها قائلة إنه في عالم لا تعرف الجريمة فيه حدودا بين البلدان ويزداد فيه تعقد تحديات إنفاذ القانون، فمن الضروري أن نعمل معا لكشف الشبكات الإجرامية والقضاء عليها، مع مراعاة الفوارق الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

---